



ثلاث سنوات إلا بضعة أيام هي فترة حكم الرئيس المستقيل عبدربه منصور هادي لليمن منذ فبراير 2012م إلى 21 يناير 2015م.. وهي فترة ثقيلة في حياة الشعب اليمني وفي حياة الأشقاء والأصدقاء، نظراً لما حمله عهده من أثقال واهوال غير مألوقة..

وإذا كانت البداية لعهد الرئيس هادي غير طبيعية حيث أنه لأول مرة في تاريخ اليمن الحديث بل وفي تاريخ الجمهوريات والديمقراطيات في العالم يخوض رئيس جمهورية انتخابات رئاسية منفرداً بدون منافس، ولا احد يعترض عليه على مستوى العالم، وبالرغم من الدعم الداخلي والخارجي المنقطع النظير الذي حظي به إلا أنه فشل في إدارة البلاد وخرج من السلطة مجبراً بعد أن تعمد -مبكراً- تكريس حكمه لتدمير الجيش والأمن باسم الهيكلية قبل بدء الحوار الوطني، تاركاً البلاد مفتوحة لعبث الميليشيات، خلافاً للمبادرة الخليجية التي شددت على أن تكون الهيكلية بعد الانتهاء من مؤتمر الحوار الوطني ليجني بذلك شرور أفعاله..

محمد شرف الدين

تراجيديا نهاية الرئيس هادي!!



فجأة لقد وجد الجنرال هادي- الذي نجح في الفرار من عدن بعد مذبحة 13 يناير 1986م إلى العاصمة صنعاء - وجد نفسه في يناير 2015م بعد أن أصبح رئيساً لليمن عاجزاً عن ان يجد له طريقاً نحو مكيراس للعودة للوضع أو إلى غرفة عمليات معسكر بدر في عدن إلا بعد حوالي شهر.

تراجيديا الرئيس المستقيل هادي.. جذيرة بالدراسة والتمعن في كل تفاصيلها كونها تستحق ذلك.. فما الذي جعل كل الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية تتخلى عنه..؟ ولماذا تخلى عنه وجهاء اليمن.. ولماذا تخلت عنه قبائل اليمن في الشمال والجنوب.. والاتلجيينسيا في اليمن وجنود وضباط الجيش والأمن.. وكذلك الدول العشر الراعية للمبادرة الخليجية.. وتركوه وحيداً يواجه تلك النهاية المخزية التي لا يقبل بها الابطال ولاد القادة مهما كانت التضحية..؟

الاجابة على هذه الاسئلة واحدة.. وتتضح في ان تخلي الجميع عن الرئيس هادي ليس خوفاً أو جحوداً أو خيانة أو غير ذلك.. بل عن قناعة كاملة..

وهنا تكمن أهمية تفاصيل فصول هذه التراجيديا في تاريخنا السياسي المعاصر.. ولا يفوتنا هنا التأكيد أن الشعب اليمني الذي خرج من كل مناطق اليمن ليمنح الرئيس هادي في فبراير 2011م ثقته قد جسد بذلك أرقى صور الولاء الوطني..

نعم.. نقولها بصراحة وللتاريخ: الشعب اليمني اختار هادي رئيساً لليمن دون ان يضع للمناطقية والجهوية والحزبية أي اعتبار.. تجاوز النخبون متاريس الاقتتال بتحد واختاروا رئيساً لليمن.. يومها أقدم الشعب على اجترار فعل عظيم وقال كلمته الفصل لمراكز القوى، وبأصبعه المتوج بحبر الانتخابات اسقط كل من حاولوا اغتصاب السلطة.. لكن ما الذي حصل.. ولماذا كانت النهاية مأساوية بهذا الشكل الذي تقشعر له الأبدان..؟ وتشبه بفصولها قصص ومسرحيات شكسبير.. وربما وعلى وجه التحديد تشبه مسرحية الملك لير.. لأن الرئيس المستقيل هادي دشّن عهده لمرحلة من التفاف والدجل والتضليل والخداع والتآمرات حتى على أقرب المقربين فأضاع الحكم وأهلك اليمن.. مثله مثل الملك لير الذي أضاعت ملكه بناته.. وأدى جلال نجل الرئيس هادي ذات

المهمة بامتياز..

ابنتا الملك لير تأمرا على اختهما الثالثة.. لتستحوذا على مملكة ابيهما.. ولم تكتفيا بذلك بل سجننا الملك وقتلتا شقيقتهما في السجن..

وفي عهد الرئيس المستقيل هادي وجدنا أنفسنا أمام وقائع وفواجع ونكبات وكوارث وطعنات غدر.. وتآمرات.. وخيانات.. ونكت وعود وعهود وأيضاً أمام قصص لممارسات انتقامية.. وضرب هذا الطرف بذلك الطرف للتخلص منهما في آن واحد.. وسارت الأيام مضمخة بالدماء وتلتها الأشهر وتسابق العالم نحو هذا الحاكم الوحيد الذي يقود تسوية سياسية سلمية يتابعها باهتمام كي لا تكرر بشاعة النموذج السوري أو الليبي..

لكن هادي الذي لم يستفد من تجربة منصب نائب رئيس الجمهورية الذي شغله 19 سنة في كيفية إدارة حكم اليمن.. اضطر منذ البداية إلى إدارة حكمه بعقلية ما قبل 13 يناير 1986م فتعامل مع الجيش والأمن بطريقة انتقامية فظيعة، مرأهنا على أن بإمكانه -من خلال احد اقاربه الذي عينه وزيراً للدفاع - ان يعزز سلطته.. ولا يكرر خطأ 1986م إلا بتدمير الجيش الوطني وتكوين لجان شعبية «أبينية» ظلت تمثل واحدة من كوارث الثقب الأسود الذي زلزل حكم هادي..

ويتردد ان الرئيس المستقيل كان يشكو كثيراً للمقربين منه عن وجود ستة رؤساء في اليمن لا يعترفون بأنه رئيس للجمهورية.. منهم ثلاثة من أبناء المحافظات الجنوبية وثلاثة من أبناء المحافظات الشمالية.. وصار يعاني من حالة نفسية جراء هذه العقدة، غير مستشعر حجم المسؤولية الوطنية التي يتحملها لذا ظل يمارس بوعي وبدون وعي سياسة الانتقام من كل شيء حوله.. ويعيش حالة مضطربة ومواقف متناقضة ويعتبر الكل متأمرأ عليه ليسقط في الأخير ضحية نفسه..

لقد ظل يردد انه يمثل شوكة الميزان بين الأطراف لاجراء البلاد من الازمة، إلا أنه كان يقول ذلك كلما شعر ان ثمة غضباً شعبياً ضده أو تزايد الشكوك حول نزاعه الانتقامية لدى بعض الاطراف أو لدى رعاة المبادرة الخليجية..

الأهم المتحددة.. هل تستبدل الانتخابات بـ«المبايعة» لتقيم دولة (الخلافة) باليمن؟

المبعوث الدولي شرعن للانقلابات وانتهمك حقوق الشعب اليمني

عليها المبادرة الخليجية، حيث نجده يصادر حقوق الشعب اليمني، ويقود حوارات تستند الى مرجعيات أصولية ترفض الانتخابات وتعتبر الديمقراطية كفراً.. وتحرك حق المشاركة في الحكم على جماعات وأحزاب دينية.

وإذا كانت المبادرة الخليجية قد حددت فترة انتقالية لمدة عامين انتهت 2014م فقد عمل المبعوث الدولي على إعطاء شرعية للرئيس هادي عبر «المبايعة» الحزبية.. لذا فعندما اسقط الحوثيون الرئيس هادي وحكومة بحاج لم يتحرك الشعب اليمني للدفاع عنهم كونهم لا يملكون شرعية من الشعب.. كونهم حكاماً فرضوا عليه من قبل جمال بن عمر المبعوث الدولي.

ان الشعب اليمني يشعر اليوم أنه يقف وحيداً أمام جبروت المنظمة الدولية التي صارت ترتدي عبر مبعوثها زياً عسكرياً يمارس عملية انقلابية أشجع من تلك الانقلابات التي قادها جنرالات مهوسون بالحكم في العديد من دول العالم الثالث والإطاحة بالأنظمة الديمقراطية، كما حدث ذلك في تشيلي على يد الدكتاتور بيونشت.

وإذا كان الشعب اليمني اليوم يتذكر أروع تجربة انتقال سلمي للسلطة في اليمن في شهر فبراير 2012م جسدها الرئيس السابق علي عبدالله صالح الذي سلم مقاليد الحكم للرئيس الانتقالي المستقيل عبدربه منصور هادي، فإن هذا الشعب الذي ينتظر منذ عام إجراء انتخابات في البلاد يتفاجأ اليوم من جديد أن ثمة جريمة أخرى ترتكب بحقه وبتواطؤ المبعوث الدولي بفرض مجلس رئاسة على الشعب دون أن ينتخبهم الشعب في انتخابات حرة وديمقراطية..

للاسف لقد دعمت الأمم المتحدة مسار الديمقراطية في عدة دول، هذه المنظمة في اليمن لم تكتف بعبت مبعوثها بالانتخابات الرئاسية بل لقد أعطت من يعين حزبياً صلاحيات البرلمان المنتخب من الشعب في انتخابات حرة وتنافسية.

أكد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته الحادية والعشرين الفقرة (3) على أن «إرادة الشعوب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب رأي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت...».

وفي نهاية الحرب الباردة أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الديمقراطية ليست فقط شعاراً ولكنها أيضاً أداة للتنمية.. كما أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة وفقاً لبطرس بطرس غالي في قرارها رقم 34/751 / بتاريخ 8 ديسمبر 1988م أن إرادة الشعوب التي تعكسها انتخابات نزيهة تجري دورياً هي أساس لسلطة وحكم الشعب.. حيث أعلنت أن «التجربة العملية تثبت أن حق كل فرد في الاشتراك في حكم بلده عامل حاسم في تمتع الجميع فعلياً بمجموعة من حقوق الإنسان والحريات الأساسية الأخرى...».

وفي عام 1993م أكد المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان الذي عقد في جنيف أن الديمقراطية وحقوق الإنسان وجهان لعملة واحدة.

ونجد في تاريخ الأمم المتحدة تطوراً وحرصاً على ترسيخ السلام وحماية حقوق الإنسان من خلال ما تقوم به من أدوار في حل النزاعات الداخلية عبر عمليات حفظ السلام والتي لم تعد تقتصر على احترام وقف إطلاق النار وإنما تركز بشكل كبير على حفظ السلام والإشراف على الانتخابات..

ونذكر هنا على سبيل المثال دور الأمم المتحدة في كمبوديا والسلفادور حيث

تم إنشاء وحدة انتخابية لإجراء انتخابات وتم جذب الأطراف المتحاربة الى خوض العملية الانتخابية في تسعينيات القرن الماضي، وفي تجربة كوسوفو أيضاً نجد أنه تم التركيز على تطبيق الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان من خلال إيكانال المهمة الى الاتحاد الأوروبي..

لكن من خلال متابعة دور الأمم

الجمعية العامة:
إرادة الشعوب
تعكسها انتخابات
تجري دورياً..

التجربة الأممية
في السلفادور
وكوسوفو رسخت
الديمقراطية بين
الأطراف المتنازعة

العبث بمنجز التداول
السلمي للسلطة الذي
جسده الرئيس صالح
لعنة تطارد الأمم
المتحدة

أمر لا يصدق أن
تتحول الأمم المتحدة
الى جنرال عدو
لليامقراطية في اليمن